الكلمة الافتتاحية للسيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الندوة الدولية المنظمة تحت عنوان "

القانون الجنائي و قانون المسطرة الجنائية ، رهانات إصلاح."

السيد وزير العدل و الحريات المحترم

السيدات و السادة ممثلات و ممثلي الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، الفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين، المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، الوداية الحسنية للقضاة، نادي القضاة، الجمعية المغربية للمرأة القاضية، جمعية هيئات المحامين بالمغرب، و تحالف ربيع الكرامة .

السيدات و السادة الخبيرات و الخبراء، مهني و مهنيات العدالة .

لقد تضمنت توصيات هيأة الإنصاف و المصالحة موجهات أساسية تشكل علامات سياسة جنائية جديدة عادلة، منصفة ، فعالة و مرتكزة على حقوق الإنسان .و لقد شكل عرض الإصلاحات الدستورية الذي قدمه الخطاب الملكي ل 9 مارس 2011 ، و بشكل خاص التوجيه نحو دسترة التوصيات الوجيهة لهيأة الإنصاف و المصالحة، فرصة تاريخية أدت بفضل التراكم الإصلاحي إلى دسترة الضمانات الأساسية لحقوق المتقاضين و ضمانات المحاكمة العادلة في قانون بلادنا الأساسي لسنة 2011

إن هذا المسار التطوري الذي نقف على لحظة فاصلة منه اليوم، تعزز بالتوافق الواسع حول سبل و توصيات إصلاح منظومة العدالة، بما في ذلك التوجهات الأساسية لسياسة جنائية و لتشريع جنائي مادي و مسطري في مستوى الضمانات الدستورية و الالتزامات الاتفاقية لبلادنا .و هو ما اتضح من خلال الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة .

أيتها السيدات و السادة،

إن هذه المكاسب و كذا تطور ممارستنا الاتفاقية، و التوصيات و الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا من طرف الأجهزة الأممية تتطلب منا اليوم جميعا التفكير الجماعي في طرق إنتاج تشريع جنائي جديد، متكامل يقوم بترصيد هذه المكاسب جميعها .و لذا فإن تنظيم هذه الندوة يندرج في إطار هذا المنطق الذي يتوخى، بفضل الإسهام الوازن المتوقع للخبراء الوطنيين و الدوليين، تحقيق هدفين :

- تحديد الرهانات-الأساسية لإصلاح التشريع الجنائي من خلال مسودتي مشروعي القانون الجنائي و المسطرة الجنائية؛
- تحديد التعديلات الرئيسية التي يمكن اقتراحها على مسودتي مشروعي القانون، في أفق سياسة جنائية مرتكزة على حقوق الإنسان .

أيتها السيدات و السادة،

اسمحوا لي أن أستثمر فرصة هذه الكلمة الافتتاحية ، لا لكي أذكر بجميع ما اقترحه المجلس في مجال التشريع الجنائي في مذكراته، و أرائه الاستشارية و تقاريره الموضوعاتية و مساهماته في النقاش العمومي، بل لكي أتقاسم معكم ما يمكن تسميته بتطلعنا المشترك الذي ننتظر تحققه من خلال النقاش العمومي و الحوار البناء حول مسودتي القانون الجنائي و المسطرة الجنائية، ليس فقط من خلال فصول محددة و إنما انطلاقا من رؤية شمولية لما يمكن و يجب أن يكون عليه تشريع جنائي مرتكز على حقوق الإنسان في القرن الحادي و العشرين و في إطار دستور تمثل الحقوق و الحريات ثلث متنه الإجمالي .

إننا نتطلع إلى قانون جنائي و مسطرة جنائية واقية و حامية و رادعة للتعذيب و الاعتقال التعسفي و التمييز و العنف ضد النساء

إننا نتطلع إلى تشريع جنائي حامي و ضامن للحقوق و الحريات، لا يقرر العقوبات السالبة للحرية إلا كحل أخير، قانون يوسع عرض العقوبات البديلة، و يضيق هامش الفرق بين الحدين الأقصى و الأدنى للعقوبات .يقدم حلا متكاملا لإعادة التأهيل و الإدماج و التقليص من حالات العود .تشريع جنائي حام

للفئات الهشة من أطفال، نساء ضحايا العنف، اشخاص في وضعية إعاقة، للمهاجرين غير النظاميين، لضحايا الاتجار في البشر و لباقي الفئات الهشة الأخرى .

إننا نتطلع إلى تشريع جنائي قائم على مقاربة عقلانية و غير متوسعة في التجريم، جريء في نزع الطابع الجنائي، عما لم تعد حاجة اجتماعية و لا أساس حقوقيا لتجريمه .

إننا نتطلع إلى مسطرة جنائية قائمة على التوازن الضروري بين تبسيط المساطر القضائية و بين تقوية ضمانات المحاكمة العادلة، و إلى قانون جنائي خال من عقوبة الإعدام .

أيتها السيدات و السادة،

هذه تطلعاتنا التي نحملها إليكم في لحظة النقاش العمومي التي تمثلها هذه الندوة، و في لحظة مراجعة القانون الجنائي و المسطرة الجنائية .أتمنى لأشغال ندوتكم كامل النجاح .